

تقرير لجنة المراجعة السنوي للجمعية العامة لمساهمي شركة (رتال للتطوير العمراني) عن العام 2023م

يسر لجنة المراجعة بشركة رتال للتطوير العمراني أن تقدم لمساهميها الكرام تقريرها السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، بشأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وهو أحد المسؤوليات الرئيسية المنوطة بها. وتتمثل أهداف لجنة المراجعة في مراقبة أعمال الشركة فيما يخص البيئة الرقابية والمسائل المالية من حيث التقارير المالية للشركة و أعمال المراجعة و الالتزام ، وتقديم أي توصيات للمجلس بصفة منتظمة من شأنها تعزيز الإجراءات الرقابية ودورات الأعمال ذات الصلة وتطويرها بما يمكن أن يدعم الشركة في تحقيق أهدافها ويحمي مصالح المساهمين.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة :

تقوم لجنة المراجعة باختصاصاتها ومهامها وفقاً للأئحة عملها المعتمدة من الجمعية العامة للشركة والتي تتوافق مع المتطلبات النظامية، وتمارس اللجنة مهامها في الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومناقشة تقاريرها والتوصية لمجلس الإدارة باعتماد خطة عملها والتأكد من سلامة وفاعلية تطبيق نظم الرقابة الداخلية ودراسة التقارير المالية الربعية الأولية والسنوية المدققة، كما تقوم اللجنة بدراسة السياسات المالية و المحاسبية المتبعة لدى الشركة، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بالإضافة إلى التحقق من إلتزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة، وقد قامت اللجنة بعقد 5 اجتماعات دورية خلال عام 2023م بحضور جميع أعضائها، وفيما يلي تفصيلاً لما قامت به اللجنة بخصوص تلك المهام:

أ- المراجعة الداخلية:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية والتي بدورها قامت بدراسة ومراجعة نُظم الرقابة الداخليّة لدورات الأعمال التي تمت مراجعتها وفقاً لخطة سنوية معتمدة مبنية على المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة وتسجيلها في سجل مخاطر مفضّل.
- مناقشة تقارير المراجعة الداخليّة الصادرة ومُتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- تقديم الدعم المطلوب لإدارة المراجعة الداخلية من خلال اعتماد لائحة عمل المراجعة الداخلية والتي توصف مهامها ونطاق عملها ومسؤولياتها وصلاحياتها وآلية عملها وتفاعلها مع الإدارات المختلفة في الشركة .

التأكد من عدم وجود أي مقيدات أو معوقات يمكن لها أن تؤثر على سير أعمال المراجعة.

ب- التقارير المالية:

- دراسة ومناقشة القوائم المالية الأولية الربعية و السنوية المدققة للشركة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي فيها والتوصية بشأنها للتحقق من نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- إبداء الرأي الفني فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة وواضحة وتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تضمنتها القوائم المالية.
- البحث بدقة في أي مسائل قد أثارها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
- التحقق من التقديرات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ج- فُراجع الحسابات:

- التوصية للمجلس بترشيح فُراجع الحسابات وتحديد أنعابهم وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم، ومدى فاعلية أعمال المراجعة مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- فُراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرنيتها حيال ذلك.
- الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة، ودراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية الربعية والسنوية ومتابعة ما أُتخذ بشأنها.

د- ضمان الالتزام:

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- التحقق من فُراجعة العقود والتعاملات المُقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة وتقديم مرنيتها حيال ذلك إلى المجلس حسب ما تنص عليه لأحة حوكمة الشركات بهذا الصدد.
- الرفع بما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى المجلس، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها، والتأكد من التزام الشركة بتوفير الإطار العام المناسب والسياسات المناسبة التي تخص حوكمة الشركة وإدارة مخاطرها.

بناءً على ما قامت به لجنة المراجعة وما تم ذكره أعلاه من مهام ومسؤوليات قامت بها اللجنة خلال عام 2023م، واطلاعها على تقارير إدارة المراجعة الداخلية والإدارة التنفيذية ومناقشة المراجع الخارجي بشكل ربع سنوي وسنوي ، فإنه لم يتبين لها وجود أوجه قصور أو ضعف جوهرية في بيئة الرقابة الداخلية، أو وجود ملاحظات لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية لها ومتابعة تنفيذها بالشكل وفي الوقت المناسبين، مما يمكن اللجنة من إبداء رأيها بوجود توكيداً معقولاً عن كفاية وفعالية أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية للشركة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م، مع العلم أنه لا يوجد أي نظام رقابة يمكن له التوكيد بشكل مطلق على كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، مع التأكيد للإدارة على ضرورة التأكيد المستمر من مدى ملائمة سياسات وإجراءات دورات أعمال الشركة وتحديثها وفقاً لأي مستجدات على استراتيجيتها و خطة عملها وعملياتها والمخاطر الناشئة والمتغيرة حسب العوامل الداخلية أو الخارجية ذات الصلة بقطاع ونشاط الشركة.

التوقيع	الاسم
	عبدالرحمن عبدالله الوابل رئيس لجنة المراجعة